المحاضرة الثامنة

تحضير وكتابة تقرير تقييم الأثر البيئي

يعد تقرير تقييم الأثر البيئي وثيقة بالغة الأهمية، حيث يجمع المعلومات التي سيتم تقديمها إلى هيئة صنع القرار المسؤولة عن الموافقة على المشروع.

يُعدّ تقرير تقييم الأثر البيئي من قِبَل أو نيابةً عن مُقترح المشروع، وهو المسؤول عن ضمان استيفائه للمتطلبات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها دولة أو وكالة دولية لهذا الغرض. يجب أن يتضمن تقرير تقييم الأثر البيئي المعلومات المحددة في الشروط المرجعية أو الموصوفة في التشريعات أو اللوائح (كما هو الحال في التوجيه الأوروبي لتقييم الأثر البيئي). يهدف تقرير تقييم الأثر البيئي إلى تزويد هيئة صنع القرار أو السلطة المختصة بمعلومات كافية للموافقة على أي مقترح أو رفضه لأسباب بيئية، والشروط التي يجب إرفاقها بالتفويض أو التصريح أو الترخيص. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تقرير تقييم الأثر البيئي وثيقة عامة تصف النتائج المتعلقة بتأثير المقترح على جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الأفراد والمجتمعات المتضررة بشكل مباشر) قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن المشروع.

بخلاف التقارير والدراسات الفنية الأخرى، يخضع تقرير تقييم الأثر البيئي للمراجعة العامة والتعليقات. ويضع هذا الجانب مسؤوليات خاصة على عاتق مُعدّيه. يجب أن يكون تقرير تقييم الأثر البيئي منظمًا جيدًا ومكتوبًا بوضوح. يجب أن يُخاطب غير الخبراء بفعالية وأن يُلبي المعايير الفنية المناسبة. هذا يعني أن التقرير يجب أن يكون موجزًا بشكل معقول، مع ملخص تنفيذي وتقرير كامل لا يتجاوز 200 صفحة، مع تخصيص معلومات أكثر تفصيلًا للملاحق الفنية. يجب أن يكون التقرير موضوعيًا وواقعيًا ومتسقًا داخليًا. تشمل الصفات الرئيسية الأخرى استخدام لغة واضحة، وتقليل المصطلحات الفنية، وتجنب المصطلحات المتخصصة، وتلخيص البيانات في خرائط ومخططات ورسوم بيانية عالية الجودة، ووسائل مساعدة بصرية أخرى.

يتضمن التقرير المعلومات التالية:

1 – ملخص تنفيذي أو غير فني.

2 – قائمة المحتويات.

3 – مقدمة.

- الهدف وتبرير المشروع:

– تحديد المشروع وصاحب المشروع.

– وصف مختصر لنوعية وحجم وموقع المشروع.

– أهمية المشروع للبلد.

- الجهة التي أعدت الدراسة.

4 – إطار السياسات والأطر القانونية والإدارية:

- مناقشة العلاقة بين المشروع المقترح والسياسات والخطط الخاصة باستخدام الأراضي الحالية والتطورات في المنطقة التي من المحتمل أن تتأثر.
- التشريعات المتعلقة بالبيئة والتنظيمات والسياسة المتبعة في البلد.
- التشريعات التي تحكم القطاع الذي يندرج تحته المشروع.
- المتطلبات البيئية لأي من المشاركين في التمويل.
- الاتفاقيات أو المعاهدات البيئية المطبقة والتي انضم إليها البلد.

5– بيان أهداف المشروع التفصيلية.

6 – بيان جهات المشاركة العامة:

- الجهات الرسمية.
- المنظمات غير الحكومية.
- المجموعات المتضررة من المشروع.
- ملخص لآراء ومخاوف أولئك الذين تم التشاور معهم.

7 – وصف المشروع المقترح:

- نوع المشروع.
- موقع المشروع: الخرائط التي تشير إلى موقع المشروع ومدى تأثيره.

- حجم المشروع بما فيه النشاطات المرتبطة به المطلوبة منه أو له.
- البرنامج المقترح للإنشاء والتشغيل.

8 – وصف البيئة المحيطة بالمشروع:

8-1) البيئة الفيزيائية والكيميائية:

- طوبوغرافية الأرض وجيولوجية الأرض.
- نوعية التربة والعناصر التي تحتويها.
- دراسة المياه السطحية والمياه الجوفية.
- المقاييس البحرية والساحلية.
- الخدمات الموجودة لصرف المياه الملوثة ونوعية المياه.
- نوعية الهواء المحيط ومصادر تلوث الهواء الموجودة.
- المناخ والرصد الجوي.
- الضجيج.

8-2) البيئة البيولوجية:

- النباتات والحيوانات.
- الأسماك والكائنات الحية المائية.
- الأنواع النادرة أو المعرضة للخطر.
- المناطق الحساسة (غابات – محميات طبيعية – منتزهات طبيعية – الخ).

8-3) البيئة الاجتماعية والاقتصادية:

- العنصر الديموغرافي (السكان – النسيج الاجتماعي – العمالة – توزيع المداخيل – العادات والتقاليد – تطلعات السكان – الخ).

- نشاطات التنمية (البنية التحتية – الصناعة – الزراعة – المؤسسات – السياحة – الترفيه – الخ).
- استعمال الأراضي.
- حركة السير.
- الصحة العامة.
- التراث الأثري والتاريخي.
- القيم الجمالية.
- القيم الحضارية والثقافية (عادات وتقاليد وتطلعات).

9 – الآثار البيئية المحتملة للمشروع (الإيجابية والسلبية):

9-1) البيئة الفيزيائية والكيميائية.

9-2) البيئة البيولوجية.

9-3) البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

10 – تحليل البدائل للمشروع:

- في حال عدم إنشاء المشروع.
- مشاريع بديلة ذات الأهداف نفسها.
- المشروع ذاته مع تقنيات بديلة.
- مقارنة الإمكانيات المختلفة اقتصادياً وبيئياً (مقارنة البدائل، وتغطية التأثيرات السلبية والإيجابية الهامة، وتدابير التخفيف والرصد وتحديد الخيار المفضل بيئيًا (إذا أمكن باستخدام معايير الاستدامة))

11 – خطة الإدارة البيئية:

11-1) برنامج التخفيف من الآثار السلبية:

- ملخص عن الآثار البيئية المهمة.

- تفصيل تقني لكل من التدابير التخفيفية (على أي أثر يتم تطبيقها وما هي شروط تطبيقها – تصاميمها – تفصيل التجهيزات – إجراءات التشغيل).
- الآثار البيئية المحتملة لهذه التدابير.
- ارتباط هذه التدابير ببرامج تخفيفية أخرى.
- كلفة برنامج التخفيف من الآثار السلبية.

11-2) برنامج الرصد والمراقبة:

- تفصيل تقني محدد لوسائل المراقبة (المعايير الخاضعة للمراقبة – أساليب المراقبة – دورية المراقبة المطلوبة – أماكن المراقبة – إجراء القياسات – حفظ المعلومات وتحليلها – إجراءات الطوارئ).
- إجراءات رفع التقرير.
- موازنة مفصلة وبرنامج اقتناء التجهيزات والإمدادات اللازمة.
- كلفة برنامج الرصد والمراقبة.

11-3) برنامج تقوية القدرات المؤسساتية:

- وصف مفصل للتدابير المؤسساتية اللازمة للقيام بالإجراءات البيئية المذكورة (المسؤولية عن القيام بالتدابير التخفيفية وإجراءات المراقبة الخ).
- برامج المساعدة التقنية.
- اقتناء التجهيزات والإمدادات.
- التعديلات التنظيمية.
- كلفة برنامج تقوية القدرات المؤسساتية.

12 – خلاصة:

- الربح الصافي العام الذي يبرر تطبيق المشروع.
- شرح كيفية تخفيف الآثار السلبية.

- الاستعدادات المسبقة لمتابعة المراقبة.

13 – الملاحق:

- جميع المعلومات الفنية ووصف النهج/الأساليب المستخدمة لتقديم الاستنتاجات في تقرير تقييم الأثر البيئي.
- شرح الاختصارات.
- محاضر مشاركة العامة.
- ملخص عن المستندات المرتبطة بالمشروع.
- جداول وبيانات بالمعلومات.
- لائحة بالتقارير ذات الصلة.
- لائحة بالمراجع العلمية وغير العلمية التي استعملت.
- لائحة بأسماء معدي تقرير "تقييم الأثر البيئي" (أفراداً ومؤسسات).
- الشروط المرجعية لتقييم الأثر البيئي وللمتخصصين الأفراد الذين يقومون بالتحقيق في التأثيرات المحددة.

يجب أن يتضمن تقرير تقييم الأثر البيئي ملخصًا تنفيذيًا، وهو عرض موجز وغير تقني لأهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة باتخاذ القرار. لا ينبغي تلخيص جميع محتويات تقرير تقييم الأثر البيئي، بل يجب أن يقتصر الملخص على المعلومات الأساسية ذات الصلة بالقرار. باستثناء المقترحات الكبيرة والمعقدة، يجب ألا يتجاوز الملخص التنفيذي 7 صفحات، ويفضل أن يكون أقل. غالبًا ما يكون الملخص التنفيذي هو الجزء الوحيد من التقرير الذي يقرأه صانعو القرار ومعظم الناس. يجب كتابته كمذكرة لوصف عواقب المقترح، والخيارات المتاحة، والإجراءات اللازمة لمعالجتها، وأسباب اختيار مسار العمل. يمكن أيضًا توزيع الملخص التنفيذي بشكل منفصل ككتيب إعلامي للجمهور.

يُوفِّر هذا الملخص التنفيذي المعلومات اللازمة لصانعي القرار وأصحاب المصلحة لفهم ما يلي:

- الاقتراح وأساسه المنطقي (الحاجة، والأهداف، والبدائل، ومخرجات السياسة)؛

- البيئة والأشخاص المتأثرين (الموارد الحيوية وأصحاب المصلحة الرئيسيين)؛
- آراء الأشخاص الذين تمت استشارتهم (الوكالات المسؤولة، والأشخاص المتضررين، والخبراء).
- التأثيرات المحتملة وأهميتها (الآثار السلبية والإيجابية لكل بديل)؛ و
- التدابير المقترحة للتخفيف والمتابعة (خطة الإدارة البيئية).

مراجعة تقرير تقييم الأثر البيئي

تهدف مراجعة تقرير تقييم الأثر البيئي إلى ضمان احتوائه على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وينبغي أن يلفت هذا الفحص الانتباه إلى أي قصور، ويشير إلى سبل تحسين جودة التقرير.

تُعدّ مراجعة تقرير تقييم الأثر البيئي قبل تقديمه إلى هيئة اتخاذ القرار أحد أهم الضوابط والتوازنات المُضمنة في عملية تقييم الأثر البيئي، إذ تتيح مراجعةً منفصلةً لتقييم المُقترح نفسه. ويمكن تطبيق المراجعة على مسودة مؤقتة وتقرير نهائي. في العديد من أنظمة تقييم الأثر البيئي، تُعدّ المراجعة إجراءً رسميًا، قد تقوم به الجهة المسؤولة، أو هيئة بيئية، أو لجنة حكومية دولية، أو هيئة مستقلة. الهدف في جميع الحالات هو ضمان اكتمال المعلومات المُجمّعة في تقييم الأثر البيئي وكفايتها لأغراض اتخاذ القرار. وعند الضرورة، قد يُطلب من المُقترح للمشروع تقديم معلومات إضافية قبل المضي قدمًا في التقرير كجزء من طلب الموافقة على المشروع.

يُعدّ التعليق العام على تقرير تقييم الأثر البيئي جزءًا لا يتجزأ من عملية المراجعة في العديد من الدول. وتختلف الإجراءات المتبعة لهذا الغرض، وتتراوح بين إخطار الأطراف المهتمة وتقديم مذكرات مكتوبة إلى جلسات استماع عامة واجتماعات أخرى مفتوحة للجميع. ويُفضّل اعتماد أشكال أوسع من المشاركة العامة وأصحاب المصلحة عند وجود آثار كبيرة على المجتمع المحلي، أو عند نزوح السكان بسبب المقترح. وينبغي تضمين آراء الجمهور في تقرير تقييم الأثر البيئي، إلى جانب ردّ المُقترح الذي يُبيّن كيفية معالجتها. وتُؤخذ هذه الآراء في الاعتبار إلى جانب المراجعة الفنية من قِبَل الوكالة البيئية والهيئات الأخرى، والتي تُقرر أيضًا ما إذا كانت هناك حاجة إلى خبرة مُحددة للمساعدة في المراجعة.

ينبغي إجراء المراجعة وفقًا للإجراءات والمعايير التي وضعتها الدولة أو الوكالة الدولية. في حال عدم وجودها، يمكن استخدام عدد من "حزم المراجعة" (مثل لي وكولي، 1992). مع ذلك، يجب أن تركز المراجعة على ما تقتضيه الشروط المرجعية، وليس على ما كان ينبغي القيام به في

الوضع الأمثل. هذا يعني قبول الشروط المرجعية كما هي إلا إذا كانت معيبة بشكل خطير، مع ضرورة بعض المرونة، على سبيل المثال عند إجراء تغييرات لمراعاة معلومات جديدة أو لمعالجة الآثار البيئية المحتملة غير المتوقعة في مرحلة تحديد النطاق. كحد أدنى، ينبغي أن تُراعي المراجعة عمليًا ما إذا كانت المعلومات الواردة في تقرير تقييم الأثر البيئي كاملة بشكل معقول فيما يتعلق بالآثار المهمة والعوامل الأخرى المذكورة أعلاه. يمكن الاطلاع على مزيد من الإرشادات حول جوانب تقرير تقييم الأثر البيئي التي ينبغي أخذها في الاعتبار كجزء من مراجعة شاملة كما يلي

ينبغي للمراجعة أن تدرس بشكل نقدي ما إذا كانت المعايير التالية قد تم استيفاؤها:

- الرد الكامل على شروط المرجعية، مع الإشارة إلى أي تعديلات لاحقة تم إجراؤها أثناء تقييم الأثر البيئي؛
- يتضمن ملخصًا تنفيذيًا أو غير فني؛
- تم وصف الوضع الأساسي "بدون مشروع" بشكل مناسب؛
- يتم وصف سياق السياسة/التخطيط للاقتراح/الموقع؛
- تم تحديد الآثار السلبية والإيجابية الكبيرة ووصفها؛
- يتم تقديم مبرر لقرار "الأهمية"؛
- وقد تم تقييم البدائل بشكل متساوٍ ومقارن؛
- يتم تحديد البديل المفضل بيئيًا مع أسباب الاختيار؛
- يتم تلخيص آراء وتعليقات أصحاب المصلحة المشاركين في عملية تقييم الأثر البيئي؛
- يتم تحديد مصادر البيانات والإشارة إليها بشكل صحيح، و
- يتم وصف الأساليب/التقنيات المحددة المستخدمة للتنبؤ بالتأثيرات وتقييمها، ويتم الإشارة إلى القيود المتعلقة بالبيانات والمنهجيات.

إدارة الأثر ورصده ومراقبته

إدارة الأثر هي عملية تنفيذ تدابير التخفيف وفقًا لجدول الإجراءات الوارد في خطة الإدارة البيئية، مع أي تعديلات ضرورية للاستجابة للآثار غير المتوقعة أو أي تغيرات أخرى. تتضمن هذه العملية، المدعومة بالرصد، خطوات وإجراءات عملية للسيطرة على الآثار البيئية السلبية أثناء تنفيذ المشروع.

يمكن أن تحدث إدارة التأثير طوال عملية بناء المشروع وتستمر في مرحلتي التشغيل والإيقاف عندما يتم دمجها عادةً في نظام إدارة بيئية أكبر قائم على المنشأة. قد تكون هذه العملية قيد التشغيل لفترة زمنية طويلة (تصل إلى 50 عامًا أو أكثر)، ولكن مع التركيزات المتفاوتة وكثافة التطبيق والمراجعة. خلال المرحلة الأولية بعد الموافقة، تشكل إدارة التأثير جزءًا من عملية أكبر لمتابعة تقييم الأثر البيئي.

تدعم مكونات وأدوات المتابعة الأخرى إدارة التأثير حيث توفر المراقبة على وجه الخصوص معلومات مهمة لهذا الغرض. وكما هو مشار سابقا، يجب وصف المتطلبات المتعلقة بالتخفيف وإدارة التأثير والمراقبة وتدابير المتابعة الأخرى في خطة إدارة بيئية. وبمجرد الموافقة عليها، تصبح خطة إدارة البيئة أساسًا لإدارة التأثير، إلى جانب أي شروط وأحكام أخرى وضعها هيئة صنع القرار.

عناصر إدارة التأثير

يُعدّ وجود خطة واضحة ومتفق عليها وكتابية أمرًا أساسيًا لتوجيه عمل إدارة الأثر، بما في ذلك التعامل مع الأحداث غير المتوقعة أو النتائج غير المتوقعة. إن معرفة التفاعلات بين التطوير والبيئة لا تكفي حتى الآن لضمان دقة تنبؤات تقييم الأثر البيئي في كثير من الحالات أو في جميع الأوقات. من المهم في هذا السياق إيلاء اهتمام وثيق للوقاية من الآثار أو "السيطرة عليها" فور حدوثها. تتكون عملية إدارة الأثر هذه من ثلاث مراحل رئيسية: تنفيذ تدابير التخفيف، ورصد النتائج وتقييمها، ومراجعة خطة الإدارة البيئية عند الضرورة. تشمل الدروس المستفادة من الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأثر البيئي ما يلي:

1- تنفيذ تدابير التخفيف في الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة وفي المكان الصحيح؛
2- مراقبة التأثيرات التي من المتوقع أن تكون كبيرة أو غير مؤكدة بشكل خاص؛
3- تقييم فعالية تدابير التخفيف مع إيلاء اهتمام خاص للإجراءات غير المجربة أو التكنولوجيا الجديدة؛
4- اتخاذ إجراءات فورية عندما تكون التأثيرات أعلى من المتوقع وتهدد بخرق المعايير البيئية، أو الإضرار بالمناطق المحمية أو المخصصة، وما إلى ذلك؛ و
5- تحديث خطة الإدارة البيئية بشكل دوري باستخدام نتائج المراقبة والتقييم.

تُقدّم خطة إدارة البيئة، بصيغتها المُحدّثة، توجيهاتٍ للمُقترح/المُشغّل، ونقطةً مرجعيةً تُمكّن الهيئة البيئية أو التنظيمية أو المُختصة من الإشراف على العملية. يجب توافر بعض أو كل العناصر التالية لإدارة الآثار غير المُتوقعة:

1- التفتيش المناسب وتنفيذ تدابير التخفيف والسيطرة؛
2- خطط الطوارئ والاحتياطيات (على سبيل المثال في حالة التصريف غير المنضبط للملوثات)؛
3- ترتيبات الاتصال مع الوكالة القانونية لمكافحة التلوث والوزارة المعنية وممثلي المجتمعات المحلية؛ وتنفيذ نظام إدارة بيئية، عندما يعتبر ذلك ضروريا.

لطالما كانت إدارة الأثر عنصرًا مهملًا نسبيًا في ممارسات تقييم الأثر البيئي. إلى جانب إجراءات المتابعة الأخرى، يُولى اهتمام متزايد الآن لإدارة الأثر. ومن المُسلّم به أيضًا أن تركيز إدارة الأثر يجب ألا يقتصر على إجراءات التخفيف من الآثار السلبية للمشروع على البيئة المحيطة، بل يشمل أيضًا إجراءات التعويض الكامل عن الأضرار المتبقية. وقد يلزم تنفيذ هذه الإجراءات في مواقع بعيدة، في بعض الحالات، عن موقع التطوير. ومع ذلك، سينصبّ معظم الاهتمام على إدارة الآثار الناجمة مباشرةً عن التطوير المقترح، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم حدوث آثار لا مفر منها أو غير مقبولة.

عناصر الرصد والمراقبة

يوفر الرصد معلومات بالغة الأهمية لإدارة الأثر البيئي، ولتحسين ممارسات تقييم الأثر البيئي. هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الرصد يمكن إجراؤها لأي مشروع:

- مراقبة الامتثال (كمية/محتوى النفايات أو مجاري النفايات السائلة)؛
- مراقبة التخفيف (ما إذا كانت إجراءات التخفيف قد تم تنفيذها وفقًا لجدول زمني متفق عليه وما إذا كانت تعمل كما هو متوقع)؛ و
- مراقبة الأثر (حجم ومدى الآثار الناجمة عن المشروع).

عادةً ما يكون من الضروري إجراء بعض أشكال الرصد للمشاريع الكبيرة والمعقدة، نظرًا لوجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن حجم وأهمية تأثير سلبي واحد أو أكثر. كما يُعد الرصد مهمًا لأغراض "ضمان المخاطر" حيث قد يشعر السكان المحليون بالقلق بشأن آثار مشروع ما على مورد محلي ذي أهمية اقتصادية – كمصايد الأسماك على سبيل المثال. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يكون

الاتفاق على تنفيذ وتمويل برنامج رصد أمرًا بالغ الأهمية في الحد من مخاوف الجمهور واستيائه من المشروع المقترح، حتى لو أشارت دراسات تقييم الأثر البيئي إلى عدم احتمالية حدوث تأثير كبير. والأهم من ذلك، تعمل بيانات الرصد كنظام "إنذار مبكر" يُشير إلى أي اتجاهات يُحتمل أن تُؤدي إلى تأثير غير متوقع وغير مقبول في المستقبل القريب، ويُتيح في الوضع الأمثل اتخاذ إجراءات مُسبقة، على سبيل المثال قبل انتهاك المعايير.

يجب صياغة توصيات الرصد بعناية. قد يكون برنامج الرصد مكلفًا، لا سيما فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية. في هذه الظروف، يمكن أن تُفيد المشاورات مع المجموعات/الهيئات المعنية، وممثلي الجمهور عند الاقتضاء، في تحديد نطاق الرصد وتركيزه.

تشمل القضايا المهمة التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بعملية المراقبة والرصد على ما يلي:

1- تحديد التأثيرات التي يتعين مراقبتها حسب الأولوية؛
2- تصميم برنامج مراقبة مناسب لكل تأثير محدد (قد يتطلب هذا الأمر الحصول على مشورة إضافية من خبير، على سبيل المثال من إحصائي بيولوجي فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية أو الصحية)؛
3- المدة المحتملة لبرامج الرصد الفردية؛
4- النظام المؤسسي الذي سيتم من خلاله جمع بيانات الرصد وتجميعها وتحليلها وتفسيرها واتخاذ الإجراءات، إذا لزم الأمر، لمنع أو تقليل التأثيرات غير المرغوب فيها؛
5- تكلفة تنفيذ برنامج الرصد الموصى به.

تكتسب المسألتان الأخيرتان أهمية خاصة. فلكي تكون عملية الرصد فعّالة من حيث التكلفة، يجب أن تُنفَّذ ضمن إطار مؤسسي، يستخدم البيانات ويتعامل معها. لا جدوى من جمع بيانات "مُهمَلة" وغير مُستخدَمة، إما لأنها ليست المعلومات الصحيحة المطلوبة لإدارة الأثر، أو لأن لا توجد ترتيبات مؤسسية قائمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

عمومًا، تعتمد تكلفة الرصد على:

- عدد التأثيرات التي يتعين مراقبتها؛
- طبيعة مخططات المراقبة الفردية؛ و
- مدتها ونوع النظام المؤسسي اللازم لإدارة البيانات.

يجب أن يكون رصد الأثر عمليةً سليمةً تقنيًا وقابلةً للتبرير علميًا، تستند إلى قياسات دورية متكررة للتغير البيئي، تتيح المقارنة بين وضع ما قبل المشروع وما بعده. ومن المشكلات الشائعة في جميع الحالات كيفية التمييز بين التغيير المنسوب إلى مشروعٍ ما والتباين الذي يميز جميع الأنظمة البيوفيزيائية أو الاجتماعية والاقتصادية. في كثير من الحالات، يصعب فصل علاقات السبب والنتيجة عن تفاعل العوامل الأخرى. يُعد إنشاء محطات رصد "الأثر" و"التحكم" مفتاح تصميم وتنفيذ برنامج رصد ناجح. على سبيل المثال، يكون موقع الأثر محطةً لأخذ عينات المياه تقع أسفل مجرى المشروع، والتي ستُصرّف النفايات السائلة؛ بينما يقع موقع التحكم أعلى مجرى التصريف. عندئذٍ، يمكن إجراء مقارنات "مع المشروع مقابل عدمه" لكلا الموقعين للكشف عن التغيير أو الأثر المنسوب إلى المشروع.

تُجرى عمليات الرصد وإدارة الأثر لحماية البيئة ومصالح السكان المحليين. ومن المهم بشكل متزايد أن تكون هذه البرامج متجاوبة اجتماعيًا وذات مصداقية لدى الجمهور. وينبغي الإبلاغ عن نتائج الرصد، إلى جانب أي إجراءات إدارية تُتخذ، ومعالجة أي مخاوف عامة محددة. ومن المفيد وجود منتدى يُطلع المجتمع المحلي من خلاله على نتائج أنشطة الرصد، أو يتفاعل بشكل مباشر مع مُشغّل المشروع وهيئات الرقابة المعنية، على سبيل المثال من خلال المراجعة المشتركة لنتائج الرصد، وتحديد أي مشاكل عالقة، والاتفاق على "حلول" ممكنة. وربما تكون ترتيبات التواصل المجتمعي ضرورية فقط للمقترحات الأكثر إثارة للجدل، ولكن ينبغي دراسة كل حالة على حدة فيما إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا النظام.

ملاحظة أخيرة حول أهمية متابعة تقييم الأثر البيئي وتقييم الأداء

تُوفر دراسات متابعة تقييم الأثر البيئي المعلومات والتغذية الراجعة اللازمة لتحسين التطبيقات المستقبلية لممارسات وإجراءات وأساليب تقييم الأثر البيئي. وتُستخدم أدوات الرصد والتدقيق وغيرها من أدوات التقييم لضمان استمرارية عملية التنبؤ بالأثر البيئي.

على الرغم من أهميتها، لا تزال متابعة تقييم الأثر البيئي عنصرًا مهملًا نسبيًا في عملية تقييم الأثر البيئي. وتُعدّ المعلومات المُستقاة من الرصد وإدارة الأثر البيئي بالغة الأهمية لهذا الغرض. وتشمل مكونات وأدوات متابعة تقييم الأثر البيئي الأخرى ما يلي:

- التدقيق للتحقق من دقة توقعات تقييم الأثر البيئي وفعالية التخفيف وإدارة الأثر؛

- التقييم اللاحق لمراجعة فعالية وأداء عملية تقييم الأثر البيئي كما تم تطبيقها على مشروع محدد؛ و تحليل ما بعد المشروع – لتقييم النتائج الإجمالية لتطوير المشروع واستخلاص الدروس للمستقبل.

كما ذُكر آنفًا، يُمكن إجراء متابعة ومراجعة تقييم الأثر البيئي على عدة مستويات. تُشكّل هذه الدراسات جزءًا من سلسلة متصلة، تُجرى في مراحل مختلفة من تنفيذ المشروع . في الفترة الأولية، لا يُمكن فصل متابعة تقييم الأثر البيئي عن إدارة الأثر البيئي بشكل واضح، فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يُؤدي تدقيق تقييم الأثر البيئي كلا الغرضين.